

Distr.: General
30 May 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الخامسة عشرة المستأنفة الأولى

فيينا، 28 آب/أغسطس - 6 أيلول/سبتمبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 ثانياً - خلاصة وافية
2 فنلندا



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - خلاصة وإفية

فنلندا

- 1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لفنلندا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- وقعت فنلندا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية) في 9 كانون الأول/ديسمبر 2003، وقبلتها في 20 حزيران/يونيه 2006. ويستخدم البلد النظام الأحادي في تنفيذ المعاهدات الدولية. وعملاً بالمادة 95 من الدستور، أُدمجت اتفاقية مكافحة الفساد في النظام القانوني الفنلندي من خلال اعتماد القانون رقم 2006/466 والمرسوم رقم 2006/605. ومن ثم، فإن لأحكام الاتفاقية نفس القوة القانونية التي تتمتع بها التشريعات المحلية. واستُعرض تنفيذ فنلندا للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الأولى من الدورة الأولى للاستعراض، ونُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 7 حزيران/يونيه 2011 (CAC/COSP/IRG/II/1/1).
- وفنلندا جمهورية برلمانية ذات نظام سياسي متعدد الأحزاب وإدارة مركزية. ولديها فصل واضح بين السلطات، على النحو المنصوص عليه في الدستور. ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، الذي يعين الحكومة. وتشمل التشريعات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية كلا من الدستور، وقانون الإجراءات الجنائية (القانون رقم 1997/689)، والقانون الجنائي (القانون رقم 1889/39)، وقانون موظفي الخدمة المدنية الحكوميين (القانون رقم 1994/750)، وقانون الإجراءات الإدارية (القانون رقم 2003/434)، وقانون الحكومات المحلية (القانون رقم 2015/410)، وقانون موظفي الحكومات المحلية والمقاطعات المسؤولة عن خدمات الرفاه (القانون رقم 2003/304)، وقانون تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين (القانون رقم 2009/273)، وقانون الأحزاب السياسية (القانون رقم 1969/10)، وقانون عقود المشتريات العمومية وعقود الامتياز (القانون رقم 2016/1397)، وقانون العقود العمومية وعقود الامتياز للكيانات العاملة في قطاعات المياه والطاقة والنقل وخدمات البريد (القانون رقم 2016/1398)، وقانون علنية الأنشطة الحكومية (القانون رقم 1999/621)، وقانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب (القانون رقم 2017/444) (قانون مكافحة غسل الأموال)، وقانون هيئة الإشراف المالي (القانون رقم 2008/878)، وقانون وحدة الاستخبارات المالية (القانون رقم 2017/445)، وقانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية (القانون رقم 1994/4)، جميعها بصيغتها المعدلة.
- وفي فنلندا، تشمل السلطات المكلفة بولايات ذات صلة بمنع الفساد ومكافحته كلا من وزارة العدل، ومستشار العدالة، ووزارة المالية، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات، وهيئة المنافسة وشؤون المستهلكين، وأمين المظالم البرلماني، وهيئة النيابة الوطنية، وجهاز الشرطة، الذي يشمل المجلس الوطني للشرطة، ومكتب التحقيقات الوطني، ووحدة الاستخبارات المالية.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

2-1 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

اعتمدت أول استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في 27 أيار/مايو 2021، مصحوبة بخطة عمل مفصلة للفترة 2021-2023. وتتألف خطة العمل من ستة مجالات رئيسية للتنمية يتناول كل منها مجالاً ذا أولوية في مكافحة الفساد، وهي الهياكل والتوعية والشفافية والكشف والتشريعات والبحوث. وقد وُضع الإطار القانوني والسياساتي لمنع الفساد في البلد ليحل محل الاستراتيجية الوطنية للتصدي للاقتصاد غير النظامي والجريمة الاقتصادية.

وتروج فنلندا الممارسات الفعالة لمنع الفساد من خلال أنشطة التدريب والتثقيف والتوعية التي تعزز ثقافة الأخلاق والمثروعية والحوكمة الرشيدة في المؤسسات. وأشار آخر تقييم أجراه فريق توجيهي في آذار/مارس 2023 إلى أن من بين التدابير المزمع اتخاذها، والبالغ مجموعها 79 تدبيراً، بدأ تنفيذ 73 تدبيراً؛ دخلت أعمال تنفيذ 28 تدبيراً منها مرحلة متقدمة، وأنجز 17 تدبيراً، ولم يبدأ بعد تنفيذ 6 تدابير⁽¹⁾.

وتُجرى تقييمات للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بمكافحة الفساد في إطار الدراسات الاستقصائية الدورية عن الأخلاقيات العامة، والتي تسعى إلى الحصول على معلومات عن فعالية التدابير القانونية والإدارية المتخذة لمكافحة الفساد. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الأدوات قد تمكنت من تحديد مدى الحاجة إلى إجراء إصلاحات تشريعية أو تغييرات في الممارسات الإدارية. وفي الفترة بين عامي 2019 و2020، نُفذ مشروع "مؤشرات رصد الفساد في فنلندا (مشروع "كورسي")" في إطار الجهود المبذولة في مجال التوعية. وفي عام 2018، أطلقت فنلندا الموقع الشبكي لمكافحة الفساد www.anticorruption.fi بهدف زيادة الوعي وتشجيع المنظمات على الحد من الفساد. ووفقاً للسلطات الوطنية، تُنقح القوانين والتدابير الإدارية لمكافحة الفساد عند الاقتضاء، وبما يتماشى مع التطورات الدولية.

وتشارك فنلندا في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد من خلال عضويتها في عدة منظمات دولية وإقليمية، بما فيها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، ومجموعة إيجمونت لوحدات الاستخبارات المالية، وكذلك الفرقة العاملة المعنية بالنزاهة العامة ومكافحة الفساد التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وصدقت فنلندا أيضاً على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالقانون الجنائي بشأن الفساد والبروتوكول الإضافي الملحق بها. وتخضع فنلندا تماماً، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، لتشريعات الاتحاد الأوروبي بشأن السوق الداخلية للاتحاد، بما في ذلك إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتولى إدارة السياسات الجنائية والقانون الجنائي التابعة لوزارة العدل تنسيق الأعمال الرامية إلى منع الفساد ومكافحته. وأُنشئت في عام 2002 شبكة تعاون مشتركة بين الإدارات لمكافحة الفساد تتألف من 27 عضواً من السلطات ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني. والشبكة ليست هيئة تنفيذية، بل هي منتدى لتبادل المعلومات وتعزيز سياسات مكافحة الفساد. وقد بدأت الشبكة عملية وضع استراتيجية لمكافحة الفساد. وتعيّن وزارة العدل اللجنة التوجيهية للشبكة. وتتقاسم سلطات وهيئات مختلفة مسؤولية مكافحة الفساد⁽²⁾.

ولا توجد ميزانية محددة مخصصة لسياسات مكافحة الفساد أو المؤسسات المحددة. وإضافة إلى ذلك، هناك موارد بشرية قليلة مخصصة لأعمال مكافحة الفساد. وكان الهدف من إصلاح جهاز النيابة وإنشاء إدارة المحاكم الوطنية في عامي 2019 و2020 على التوالي هو تعزيز فعالية المؤسسات واستقلاليتها الهيكلية.

وقد أبلغت فنلندا الأمين العام للأمم المتحدة بأن السلطات المعيّنة لمنع الفساد عملاً بالفقرة 3 من المادة 6 من الاتفاقية هي مكتب التحقيقات الوطني ووزارة العدل والمجلس الوطني لمنع الجريمة.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)

ينظم الدستور (المادة 125) تعيين الموظفين العموميين واستخدامهم واستبقاءهم وترقيتهم وإحالتهم إلى التقاعد. ويتضمن قانون موظفي الخدمة المدنية الحكوميين والمرسوم المتصل به أحكاماً أخرى في هذا الصدد. وتتص

(1) استمر تنفيذ خطة العمل بعد الزيارة الفُطرية في آذار/مارس 2023. وتشير آخر البيانات المقدمة في نيسان/أبريل 2024 إلى إنجاز 24 تدبيراً، ودخول أعمال تنفيذ 27 تدبيراً مرحلة متقدمة، وعدم البدء في تنفيذ 3 تدابير حتى ذلك الوقت.

(2) انظر القسم 1.

المواد 6 إلى 8 من القانون على الكفاءات العامة المطلوبة لكل منصب. ويخضع الوضع القانوني للموظفين المعيّنين بعقد عمل عادي لقانون عقود العمل (القانون رقم 2001/55). وتخضع عملية ملء الوظائف الشاغرة في القطاع العام للوائح تنظيمية وتعليمات دقيقة، ويستند تعيين الموظفين العموميين في المقام الأول إلى نظام الجدارة. وتُطبَّق أيضا المبادئ التوجيهية التي وضعتها الدولة لملء الوظائف الشاغرة في القطاع العام، حيثما أمكن تطبيقها. ووزارة المالية هي سلطة التنسيق الرئيسية المعنية بأخلاقيات الخدمة المدنية.

وتُملأ الوظائف الشاغرة في القطاع العام أساسا من خلال إجراءات عامة لتقديم الطلبات. ويمكن ترقية الموظفين العموميين بناء على تقييمات الأداء والكفاءة في العمل بعد إجراء عام لتقديم الطلبات. وهناك استثناءات من الإجراءات العامة لتقديم الطلبات. وهناك آلية طعن تنتج للمرشحين غير المقبولين الاعتراض على قرارات التوظيف، إلا في الحالات التي تخضع للتنظيم على نحو منفصل (المادة 59 من قانون موظفي الخدمة المدنية الحكوميين). فعلى سبيل المثال، لا يحق الطعن في قرارات التعيين المتعلقة ببعض مناصب الإدارة العليا إذا كانت سلطة التعيين هي رئيس الجمهورية أو الحكومة.

ولا تطبق فنلندا إجراءات معززة لتنظيم عمليات اختيار وتدريب وتناوب الموظفين للعمل في الوظائف التي تعتبر عرضة للفساد.

وتُحدّد مستويات أجور موظفي الحكومة المركزية وشروط عملهم الأخرى في إطار اتفاقات جماعية أو فردية بين أرباب العمل والموظفين. ومع ذلك، تلزم موافقة البرلمان على أي تغييرات في الاتفاقات الجماعية تترتب عليها آثار من حيث التكلفة. وتقع على عاتق كل وكالة مسؤولية توفير التدريب على مكافحة الفساد والأخلاقيات؛ غير أنه في وقت الزيارة القطرية، لم يكن هناك تدريب إلزامي مشترك بشأن الأخلاقيات أو النزاهة. وقد نُشر تدريب خاص بالأخلاقيات لجميع موظفي الخدمة المدنية (باللغة الفنلندية) على المنصة الإلكترونية www.eoppiva.fi.

ويحدد الدستور (المادة 60) المعايير المتعلقة بالترشح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها. ويخضع المرشحون لشغل المناصب العمومية لالتزام بالإفصاح عن موجوداتهم (المادة 63 من الدستور). وقد وضعت فنلندا تدابير لضمان شفافية العمليات الانتخابية وتفرض جزاءات على التجاوزات في الحملات الانتخابية.

ويُنظّم التمويل العمومي للأحزاب السياسية بموجب قانون الأحزاب السياسية. ويتضمن قانون تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين أحكاما بشأن تمويل الترشح للمناصب العمومية المنتخبة. وهو يُلزم الأحزاب السياسية بالإفصاح عن بياناتها المالية، وإذا تبيّن أن المعلومات غير صحيحة بصورة كبيرة، فإنه يفرض عقوبة مالية لضمان تصحيحها. ويجب تقديم إفصاح يتضمن معلومات عن قيمة الدعم المالي الذي تتلقاه الأحزاب السياسية والجهة المانحة لذلك الدعم إلى المكتب الوطني لمراجعة الحسابات إذا كانت قيمة المساهمة الفردية أو القيمة الإجمالية لعدة مساهمات مقدمة من نفس الجهة المانحة لا تقل عن 1 500 يورو (للانتخابات العامة) أو 800 يورو (للانتخابات البلدية) في السنة التقويمية. ويقدم المكتب الوطني لمراجعة الحسابات إلى البرلمان تقريرا دوريا عن تنفيذ قانون تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين، وتقرير سنويا عن تنفيذ قانون الأحزاب السياسية.

ولا يمكن لأي مرشح أو حزب سياسي أو جمعية حزبية أو كيان تابع قبول أي دعم مالي إلا إذا أمكن التحقق من هوية الجهة المانحة. بيد أن هذا الأمر لا ينطبق على المساهمات الصغيرة للغاية الواردة نتيجة للأنشطة العادية لجمع الأموال أو التبرعات. ويجب أن يكون لدى الأحزاب السياسية والجمعيات الحزبية نظام رسمي لمسك الدفاتر، على الرغم من أن تبرعات الجهات الخاصة للأحزاب السياسية تخضع لتنظيم جزئي ولا يلزم الإفصاح عنها إذا كانت قيمتها أقل من العتبتين 1 500 يورو و800 يورو. وفي الممارسة العملية، يمكن للمرشحين الاحتفاظ بحسابات مشتركة مع أزواجهم.

وينظم قانون الحكومات المحلية وقانون موظفي الحكومات المحلية والمقاطعات المسؤولة عن خدمات الرفاه أنشطة الموظفين العموميين العاملين في البلديات، وينصان على تدابير بشأن تضارب المصالح مماثلة لتلك المطبّقة على

موظفي الخدمة المدنية الحكوميين. وترد قواعد إسقاط أهلية الموظفين العموميين في الفصل 5 من قانون الإجراءات الإدارية. ولا يجوز لموظف الخدمة المدنية أن يطلب أو يقبل أو يتلقى منافع مالية أو غيرها من المنافع إذا كان من شأن ذلك أن يقوض الثقة في هذا الموظف أو الهيئة التي يتبع لها (المادة 15 من قانون موظفي الخدمة المدنية الحكوميين). وما فتئت وزارة المالية تعمل على تعزيز النزاهة داخل إدارة الدولة منذ تسعينات القرن الماضي. وفي أيار/مايو 2021، نشرت وزارة المالية مدونة قواعد سلوك، يُشار إليها أيضا باسم دليل أخلاقيات الخدمة المدنية، تتضمن قواعد تتعلق بالوظائف الإضافية وقبول الهدايا والضيافة والمنافع. ونشرت الوزارة أيضا كتابا بعنوان "القيم في الوظيفة اليومية - أخلاقيات موظف الخدمة المدنية". ومن حيث المبدأ، يُحظر على الموظفين العموميين العمل في وظيفة جانبية (المادة 18 من قانون موظفي الخدمة المدنية الحكوميين). غير أنه لا يُشترط على الموظفين العموميين، باستثناء القضاة والأشخاص المراد تعيينهم في مناصب الإدارة العليا أو كمستشارين خاصين لوزير، الإبلاغ عن أنشطتهم الخارجية، بما فيها المصالح غير المالية، التي قد ينشأ عنها تضارب في المصالح مع وظائفهم العمومية، أو معالجة حالات التضارب من هذا القبيل متى نشأت.

وترد المعايير الأخلاقية للموظفين العموميين في الدستور، وقانون موظفي الخدمة المدنية الحكوميين (الفصل 4)، وقانون الإجراءات الإدارية، وقانون موظفي الحكومات المحلية والمقاطعات المسؤولة عن خدمات الرفاه. وتُروَّج قيم عامة في الخدمة العمومية، ولكن ثمة تباين في عمليات وضع وترويج مدونات قواعد سلوك محددة ومحكمة الأهداف على مستوى الدولة والبلديات على حد سواء؛ ولم تضع سوى بعض المؤسسات مدونات قواعد سلوك خاصة بها. وتضم إدارة الحوكمة العامة في وزارة المالية فريقا صغيرا يعمل على تطوير الأعمال المتصلة بالأخلاقيات داخل الإدارة الحكومية، وقد أعدَّ خطة عمل للنزاهة والأخلاقيات للفترة 2018-2022. كما يقوم المجلس الاستشاري لأخلاقيات الخدمة المدنية بتعزيز النزاهة.

ونفذت فنلندا التوجيه رقم 2019/1937/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بشأن حماية المبلغين عن انتهاكات قانون الاتحاد من خلال قانون حماية المبلغين عن المخالفات (القانون رقم 2022/1171)، الذي دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2023. وينطبق هذا القانون على مجالات تشريعية معينة قد تؤدي انتهاكات القانون فيها إلى إلحاق ضرر جسيم بالمصلحة العامة. ومن ثم، يُلزم القانون جميع الوكالات الحكومية ومؤسسات القطاع العام التي تضم 50 موظفا أو أكثر بأن يكون لديها قناة إبلاغ داخلية سرية يتعين الإبلاغ من خلالها عن أفعال فساد معينة. ويقع على عاتق الموظفين العموميين واجب الإبلاغ، من خلال قناة الإبلاغ الداخلية، عن الانتهاكات المشتبه في وقوعها التي قد تندرج ضمن نطاق القانون. وقد تؤدي البلاغات الداخلية إلى تقديم بلاغ إلى سلطات إنفاذ القانون. وفي الوقت الحالي، لا توجد قنوات خارجية محددة تتيح للموظفين العموميين الإبلاغ عن الفساد. ومع ذلك، يمكن إبلاغ الشرطة عن أفعال الفساد، كما يمكن إبلاغ مكتب مستشار العدالة عن أفعال الفساد التي تندرج ضمن نطاق قانون حماية المبلغين. وإضافة إلى ذلك، هناك آليات أخرى للإبلاغ السري. فعلى سبيل المثال، يُلزم قانون حماية البيانات المتعلقة بإنفاذ القانون (القانون رقم 2018/1054) السلطات المختصة بوضع إجراءات تتيح لها تلقي البلاغات السرية عن حالات انتهاك القانون المشتبه في وقوعها.

وينص الدستور على استقلالية السلطة القضائية (المادة 3، المادة الفرعية 3). وتُنظَّم عملية تعيين القضاة بموجب قانون المحاكم (القانون رقم 2016/673) الذي يحكم عملية التعيين في السلطة القضائية. ويعين رئيس الجمهورية القضاة الدائمين بناء على توصية من الحكومة، وفقا للمشورة المقدمة من مجلس التعيينات القضائية المستقل. وفي الممارسة العملية، تتبع الحكومة ورئيس الجمهورية توصيات مجلس التعيينات القضائية، على الرغم من أن القانون لا يمنعهما من الحيد عنها. وتقدم المحكمة العليا والمحكمة الإدارية العليا مقترحات التعيين الخاصة بهما إلى الحكومة لعرضها على رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الجمهورية بالتعيين. ويسند رئيس المحكمة القضايا إلى

القضاة بصورة عشوائية إلى حد بعيد. ويتلقى القضاة وموظفو المحاكم التدريب على الأخلاقيات. وهناك نظام قائم على الثقة للإفصاح عن الموجودات والدخل والالتزامات والمصالح من جانب القضاة.

وترد الأحكام الأساسية التي تنظم استقلالية جهاز النيابة العامة في الدستور (المادة 104). وينظم قانون جهاز النيابة العامة (القانون رقم 2019/32) هيكل مكتب المدعي العام وعمله. ولا يشكل جهاز النيابة العامة جزءاً من السلطة القضائية. ويجوز للفرد المتضرر من قرار أحد المدعين العامين أن يطلب مراجعة ذلك القرار من قبل مدع عام يعمل على مستوى قضائي أعلى. وفي حال قرر أحد المدعين العامين عدم الملاحقة القضائية، أو إذا أوقفت التحقيقات الجنائية أو اختُتمت، يسمح القانون للطرف المتضرر بتوجيه الاتهام. وتطبق المبادئ التوجيهية الأخلاقية لجهاز النيابة العامة الفنلندية على جميع موظفي جهاز النيابة العامة، ويمكن أن يؤدي انتهاكها إلى اتخاذ إجراءات تأديبية. وقد اتُخذت تدابير مختلفة لتعزيز استقلالية المكتب.

ويتفاوض مكتب المدعي العام مع وزارة العدل بشأن ميزانية جهاز النيابة العامة، حيث إن الوزارة هي المسؤولة عن موارد الجهاز. ولا يوجد نظام للإفصاح المالي من جانب المدعين العامين. والمدعون العامون مسؤولون عن تقييم ما إذا كان لديهم تضارب في المصالح في قضية ما، والتتحي عنها إذا لزم الأمر. والمدعون العامون مسؤولون أيضاً عن تقييم حيادهم واتخاذ القرارات بشأنه. ويعين رئيس الجمهورية المدعي العام.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

يتواءم نظام المشتريات العمومية في البلد مع قانون الاتحاد الأوروبي. واستناداً إلى قانون المشتريات العمومية للاتحاد الأوروبي، أجرت فنلندا إصلاحاً تشريعياً شاملاً للمشتريات العمومية في عام 2016. وينفذ قانون المشتريات العمومية وعقود الامتياز (القانون رقم 2016/1397) وقانون العقود العمومية في قطاع المرافق (القانون رقم 2016/1398) التوجيهات الصادرة عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي 2014/23/EU بشأن منح عقود الامتياز، و 2014/24/EU بشأن المشتريات العمومية، و 2014/25/EU بشأن المشتريات من جانب الكيانات العاملة في قطاعات المياه والطاقة والنقل والخدمات البريدية.

وتنظم المواد 58 إلى 61 من قانون المشتريات العمومية وعقود الامتياز واجب الإعلان عن المشتريات وإجراءات الإشعار. ويجب على الكيانات المتعاقدة أن تقدم الإشعارات للنشر من خلال النظام الإلكتروني المركزي للإشعار بالعقود فيما يتعلق بجميع المشتريات التي تتجاوز القيم الحدية للعتبات الوطنية المنصوص عليها في المادة 25 من القانون. وقد طبقت فنلندا عتبات وطنية أدنى من العتبات التي حددها الاتحاد الأوروبي والمنصوص عليها في المادتين 4 و 13 من التوجيه رقم 2014/24/EU، مما يضمن دعم مبدئي الشفافية وعدم التمييز. ويجب على السلطات المتعاقدة قبول الوثيقة الأوروبية الموحدة بشأن المشتريات في جميع المناقصات العامة التي تتجاوز قيمتها العتبات التي حددها الاتحاد الأوروبي.

ومنذ عام 2017، تتولى هيئة المنافسة وشؤون المستهلكين في فنلندا الإشراف على الامتثال لقواعد المشتريات. ومحكمة السوق في فنلندا هي محكمة خاصة تختص بنظر القضايا المتعلقة بالمشتريات العمومية. وهناك آلية للطعن في الأحكام الصادرة عن محكمة السوق، حيث يمكن تقديم طلبات الاستئناف إلى المحكمة الإدارية العليا. وتنظم وزارة الشؤون الاقتصادية والعمل برامج تدريبية وخدمات استشارية للكيانات المتعاقدة والمشغلين الاقتصاديين. وتتعهد الوزارة، بالتعاون مع رابطة السلطات المحلية والإقليمية الفنلندية، الوحدة الاستشارية للمشتريات العمومية، التي تشمل خدمة عبر الإنترنت ومكتب مساعدة عبر الهاتف للسلطات المتعاقدة.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في اعتماد الميزانية، تشمل القوانين واللوائح التنظيمية والقواعد التي تحكم معايير المحاسبة والمراجعة الداخلية والخارجية للميزانية الوطنية وإدارة الأموال العمومية كلا من الدستور، وقانون ميزانية الدولة (القانون رقم 1988/423)، والمرسوم الحكومي بشأن الميزانية (المرسوم رقم

1992/1243)، وقانون المكتب الوطني لمراجعة الحسابات (القانون رقم 2000/676)، واللائحة التنظيمية الصادرة عن وزارة المالية بشأن التخطيط التشغيلي والمالي وبشأن صياغة الخطة المالية العامة للحكومة والميزانية (2011)، وكذلك قانون الحكومات المحلية فيما يتعلق بالبلديات والقانون بشأن المقاطعات المسؤولة عن خدمات الرفاه (2021/611) فيما يتعلق بالمقاطعات المسؤولة عن خدمات الرفاه. ونفقات الميزانية خارج الدورة العادية للميزنة ممكنة بما يتوافق مع القواعد المقررة. والسلطة المسؤولة عن إدارة الأموال العمومية هي وزارة المالية. والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر هما مجالان من مجالات المراجعة المالية يُعنى بهما المكتب الوطني لمراجعة الحسابات، وهو المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.

وفيما يتعلق بإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية، يرى خبراء حكوميون ضرورة توسيع إمكانية النظر في فعالية الصواب الداخلي المطبقة في المنظمات، وكذلك العواقب المتوقعة في حالة وجود قصور في هذه النظم.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

وضعت فنلندا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تدابير متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية من أجل تيسير وصول الناس إلى سلطات اتخاذ القرار. والحق في الحصول على المعلومات مكرس في الدستور (المادة 12).

ويخضع الحصول على المعلومات لقانون علنية الأنشطة الحكومية، الذي ينطبق على جميع السلطات. وإضافة إلى ذلك، تنطبق أيضاً بعض القوانين الخاصة. ويكفل القانون حصول الجمهور على المعلومات على نطاق واسع فيما يتعلق بسير عمل الوكالات العمومية وعمليات اتخاذ القرار فيها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية. وهناك استبعادات من مبدأ العلنية، وهي مبينة في المادة 24 من القانون. ولا توجد هيئة إشرافية محددة مسؤولة عن إنفاذ الحق في الحصول على المعلومات أو توفير المعلومات في غضون فترة زمنية معينة، ولكن يمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بمعالجة طلبات الحصول على المعلومات إلى أمين المظالم البرلماني أو مستشار العدالة. وفي حالة رفض طلب الحصول على وثيقة ما، يمكن لمقدم الطلب الطعن في ذلك القرار أمام المحكمة الإدارية.

وفي الممارسة العملية، تُكفل مشاركة المجتمع في عمليات اتخاذ القرارات العامة من خلال الانتخابات والمبادرات الشعبية والاستفتاءات وبرنامج الحكومة المفتوحة (Avoim hallinto)، الذي يهدف، بين جملة أهداف أخرى، إلى زيادة إمكانية فهم الصياغات اللغوية المستخدمة في الإدارة العمومية، وتمكين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة في تطوير المشاريع الاجتماعية ومكافحة الفساد. وإضافة إلى ذلك، تُدرج مشاريع الصياغة التشريعية والتطوير التشريعي الجارية في الحكومة وقائمة بالأشخاص المسؤولين عنها في منصة إلكترونية متاحة للجميع. ويتضمن تقرير الحكومة السنوي معلومات عن التطورات والمخاطر المتعلقة بالشؤون المالية الحكومية والقطاع العام. ومع ذلك، لا تصدر التقارير عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية بانتظام.

ويمكن لأي شخص إبلاغ أمين المظالم البرلماني أو مستشار العدالة أو الشرطة مباشرة عن الفساد. بيد أنه ليس من الممكن تقديم شكوى دون الإفصاح عن الهوية.

القطاع الخاص (المادة 12)

يتضمن قانون الممارسات التجارية المحففة (القانون رقم 1978/1061) قواعد بشأن الممارسات التجارية الجيدة. وعزز تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن السلوك التجاري المسؤول للمؤسسات المتعددة الجنسيات، ونشرت "خطة العمل الوطنية لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية

المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان" في عام 2014. ولا يُعزّز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والكيانات ذات الصلة على نحو جماعي.

والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات مقبولة عموماً في فنلندا. ويبين قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة (القانون رقم 2006/624) المتطلبات الأساسية للمحاسبة ومراجعة الحسابات للشركات ذات المسؤولية المحدودة. ويحدد قانون المحاسبة (القانون رقم 1997/1336) وقانون مراجعة الحسابات (القانون رقم 2015/1141) الالتزامات الأساسية، وأيضاً الممارسات الجيدة، المنطبقة على الكيانات القانونية. ويجب على الكيانات القانونية أن تحتفظ بدفاتر وحسابات سليمة. وبخلاف ذلك، تخضع تلك الكيانات للجزاء المنصوص عليها في قانون المحاسبة والقانون الجنائي (المواد 9 و 9 و 10 من الفصل 30). ويتضمن قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة أحكاماً منفصلة فيما يتعلق بحالات مخالفة قانون الشركات أو انتهاكه، تتناول أيضاً المخالفات المتعلقة بالبيانات المالية.

وفيما يتعلق بظاهرة "الباب الدوار"، تنص المادة 44 a من قانون موظفي الخدمة المدنية الحكوميين على إمكانية أن تطلب الهيئات اتفاقاً كتابياً بشأن فترة الانتظار، بما في ذلك فترة تقييد للنشاط تصل إلى 6 أشهر أو 12 شهراً تبدأ من نهاية الخدمة قبل أن يمارس الموظف العام السابق أنشطة مهنية في القطاع الخاص.

وتحظر الفقرة 8 من المادة 16 من قانون ضريبة الدخل على الأعمال التجارية (القانون رقم 1968/360) اقتطاع النفقات التي تمثل رشاً من الضرائب.

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يستند النظام القانوني لمنع غسل الأموال في فنلندا إلى قانون مكافحة غسل الأموال، الذي ينفذ التوجيهين (EU) 2015/849 و (EU) 2018/843 بشأن منع استخدام النظام المالي لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وينطبق القانون على مجموعة شاملة من الكيانات الملزمة، بما في ذلك مقدمو خدمات تحويل الأموال أو القيمة والأعمال والمهنة غير المالية المحددة (الفصل 1، المادة 2). والهيئات الإشرافية هي هيئة الإشراف المالي، ومجلس الشرطة الوطنية، ومكتب براءات الاختراع والتسجيل، والوكالات الإدارية الإقليمية التابعة للدولة، ونقابة المحامين الفنلندية (الفصل 7، المادة 1). وإضافة إلى ذلك، تشرف السلطات الإقليمية في مقاطعة ألاند على مشغلي ألعاب القمار والوكالات العقارية العاملة في منطقة الحكم الذاتي.

وأجرت فنلندا أول تقييم وطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2015. وفي عام 2021، اعتمد البلد أحدث تقييم وطني للمخاطر بالاقتران مع خطة عمل للفترة 2021-2023 تهدف إلى التخفيف من المخاطر المستتابة. وتجرى مراجعة تقييم المخاطر وخطة العمل وتحديثهما بانتظام⁽³⁾. كما يتطلب قانون مكافحة غسل الأموال من الهيئات الإشرافية والكيانات الملزمة إجراء وتحديث تقييمات مخاطر خاصة بقطاعات وأنشطة محددة (الفصل 2، المادتان 2 و 3).

ويتضمن الفصل 3 من قانون مكافحة غسل الأموال المتطلبات المتعلقة بتحديد هوية الزبائن، وينص على ثلاثة مستويات من العناية الواجبة تجاه الزبائن (قياسية ومعززة ومبسطة). ويتعين على الكيانات الملزمة تحديد هوية الزبائن ومالكهم المنتفعين، والتحقق من هوياتهم، والاحتفاظ بمعلومات كافية ودقيقة ومحدثة عنهم (الفصل 3، المواد 2-6). ويرد تعريف "المالك المنتفع" في القانون (الفصل 1، المادة 5).

ويقضي الفصل 4 من قانون مكافحة غسل الأموال من الكيانات الملزمة أن تبلغ وحدة الاستخبارات المالية عن المعاملات المشبوهة دون إبطاء. ويجب تقديم تقارير المعاملات المشبوهة بصرف النظر عما إذا كانت العلاقة مع الزبون قد أنشئت أو رُفضت، وما إذا كانت المعاملة قد نُفذت أو عُقِّت أو رُفضت (الفصل 4، المادة 1).

(3) نُشر تحديث جزئي للتقييم الوطني للمخاطر في شباط/فبراير 2024.

وتتلقى وحدة الاستخبارات المالية تقارير المعاملات المشبوهة وتحللها، وتحيل تحليلاتها عند الاقتضاء إلى سلطة إنفاذ القانون المعنية لإجراء التحقيقات الجنائية (المادة 2 (7) من قانون وحدة الاستخبارات المالية). ويمكن لوحدة الاستخبارات المالية تعليق المعاملة لمدة تصل إلى 10 أيام عمل (المادة 6). وقد طُوِّرت الوحدة أدوات وأساليب تحليلية تهدف إلى تحديد أنماط الأنشطة المشبوهة.

وتتعاون وحدة الاستخبارات المالية والهيئات الإشرافية مع السلطات المحلية والأجنبية المختصة وتتبادل المعلومات معها، بناء على الطلب أو تلقائياً، من أجل منع وكشف غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بسبل منها القنوات والشبكات المتاحة على نطاق الاتحاد الأوروبي ومجموعة إيغومونت لوحدات الاستخبارات المالية (المادتان 2 (3) و(4) و5 من قانون وحدة الاستخبارات المالية؛ والمادة 3 من الفصل 9 من قانون مكافحة غسل الأموال). وفي عام 2019، أنشأت فنلندا مجموعة التنسيق الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بغية ضمان التعاون الفعال بين السلطات المعنية. وهي تتألف من عدة أفرقة عاملة، بما في ذلك فريق مكلف صراحة بتعزيز تبادل المعلومات من أجل منع غسل الأموال.

وأنشأت فنلندا نظاماً لرصد ومراقبة حركة النقد والصكوك القابلة للتداول لحاملها وفقاً لللائحة التنظيمية رقم 2018/1672 (EU) بشأن الضوابط المفروضة على النقد الداخل إلى الاتحاد أو الخارج منه، والقانون بشأن الضوابط المفروضة على النقد الداخل إلى الاتحاد الأوروبي أو الخارج منه (القانون رقم 653/2007) وقانون الجمارك الوطنية (القانون رقم 304/2016). ويجب على جميع الأشخاص الذين يدخلون الاتحاد الأوروبي أو يغادرونه أن يفصحوا عن الأموال النقدية والصكوك القابلة للتداول لحاملها التي تساوي قيمتها أو تتجاوز 10 آلاف يورو لسلطات الجمارك الفنلندية، وهي المسؤولة عن تلقي المعلومات الواردة في الإفصاحات ومعالجتها (المادتان 2 و3 من القانون رقم 653/2007). وتحيل الجمارك الفنلندية هذه الإفصاحات على أساس شهري إلى وحدة الاستخبارات المالية. ويتعين على موظفي الجمارك إبلاغ الوحدة مباشرة في حالة الاشتباه في غسل الأموال (المادة 5 من الفصل 9 من قانون مكافحة غسل الأموال) ويمكنهم حجز الأموال المشبوهة لمدة تصل إلى خمسة أيام عمل (المادة 6 من القانون رقم 653/2007). كما يمكن لوحدة الاستخبارات المالية أن تأمر السلطات الجمركية بحجز الأموال المشبوهة لمدة تصل إلى 10 أيام عمل (المادة 6 من قانون وحدة الاستخبارات المالية). وتتص القوانين الوطنية على فرض غرامات في حالات المخالفة.

وتطبق فنلندا اللائحة التنظيمية رقم 2015/847 (EU) بشأن المعلومات المصاحبة لعمليات تحويل الأموال فيما يتعلق بمقدمي خدمات الدفع والتحويلات البرقية.

وفي عام 2019، اعتمد تقرير التقييم المتبادل لفنلندا الذي أعدته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والذي يلاحظ الإطار المحكم الذي تتبعه فنلندا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واعتمد تقريراً متابعة معززان في عامي 2021 و2022⁽⁴⁾.

2-2 التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تحديد عتبات لنشر إشعارات العقود أدنى من تلك المنصوص عليها في التوجيه رقم 2014/24/EU، والجهود المبذولة من أجل زيادة إمكانيات الترابط بين المنصات التكنولوجية الوطنية والأوروبية للمشتريات العمومية (المادة 9، الفقرة 1).

(4) اعتمد تقرير المتابعة الرابع في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولاحظت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التقدم الذي أحرزه البلد في معالجة معظم ما استُبين في تقرير التقييم المتبادل من أوجه قصور في عملية الامتثال.

- صلاحية التجميد في حالة الطوارئ الممنوحة لوحدة الاستخبارات المالية لتعليق المعاملات المشبوهة والأمر بحجز الأموال المشبوهة لمدة تصل إلى 10 أيام عمل (المادة 14، الفقرة (1) (أ)).

2-3 التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى فنلندا بما يلي:

- مواصلة ضمان الاستمرارية فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتوفير الموارد الكافية للتدابير التي تتخذها الحكومة من أجل التصدي لتهديدات الفساد على الصعيد المحلي، وإعطاء الأولوية لهذه التدابير، والنظر في توسيع نطاق الاستراتيجية لتشمل القطاع الخاص، والنظر في استحداث دور أكثر تنظيماً لأصحاب المصلحة غير الحكوميين (المادة 5، الفقرة 1).
- النظر في استحداث منهجيات تهدف إلى إجراء تقييمات منتظمة لفعالية الممارسات التي تستهدف منع الفساد (المادة 5، الفقرة 2).
- مواصلة الرصد المنتظم للتنفيذ الفعال للضوابط القانونية ذات الصلة بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته (المادة 5، الفقرة 3).
- ضمان تزويد كيانات مكافحة الفساد الوقائية بما يكفي من الموظفين والموارد (المادة 6، الفقرة 2).
- النظر في وضع إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة، وضمان تناوبهم على هذه المناصب دورياً عند الاقتضاء، وأيضاً وضع آليات للطعن (المادة 7، الفقرة 1).
- النظر في تعزيز شفافية تبرعات الجهات الخاصة لتمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية والأحزاب السياسية (المادة 7، الفقرة 3).
- النظر في مراجعة القواعد والمبادئ التوجيهية القائمة التي تهدف إلى تنظيم الهدايا والضيافة على نحو يضمن أن تبقى محدثة وتوفر التوجيه الكافي لمنع حالات تضارب مصالح محددة، والنظر في مدى الحاجة إلى مواصلة التنسيق (المادة 7، الفقرة 4).
- النظر في تدعيم الأنظمة بغية تيسير إبلاغ السلطات المختصة عن الفساد، وذلك عن طريق توفير: (أ) تعريف شامل في التشريعات للإفصاح المحمي؛ (ب) قنوات وأنظمة إبلاغ واضحة للإفصاح المحمي؛ (ج) سبل حماية فعالة ضد التمييز للأشخاص الذين يفصحون عن معلومات بصورة محمية؛ (د) التوعية الكافية للموظفين العموميين (المادة 8، الفقرة 4).
- النظر في إمكانية فحص مدى فعالية الضوابط الداخلية المطبقة في كل منظمة، وكذلك العواقب المتوقعة في حالة وجود قصور في هذه النظم (المادة 9، الفقرة 2).
- ضمان الحصول فعلياً على المعلومات من خلال رصد تنفيذ قانون علنية الأنشطة الحكومية (المادة 10 (أ)؛ والمادة 13، الفقرة 1).
- النظر في مراجعة الإجراءات الخاصة بتعيين المدعي العام وعزله وبتخصيص الموارد لمكتب المدعي العام (المادة 11، الفقرة 2).
- مواصلة رصد وتقييم التنفيذ العملي للفترة "الفاصلة"، وخصوصاً في حالة المناصب السياسية الرفيعة المستوى (المادة 12، الفقرة 2 (ه)).

3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

يمكن لفنلندا أن تتعاون في مجال استرداد الموجودات، بصرف النظر عن وجود اتفاق ذي صلة مع الدولة الطالبة، بموجب الشروط المنصوص عليها في القوانين الوطنية. وإضافة إلى ذلك، تنطبق الأحكام التلقائية النفاذ من الاتفاقية انطباقا مباشرا في فنلندا عملا بأحكام القانون رقم 2006/466.

وزارة العدل هي السلطة المركزية المعنية بتلقي طلبات التعاون الدولي. ويضطلع المكتب الوطني للتحقيقات بمهام مكتب استرداد الموجودات، وهو مسؤول عن تنفيذ طلبات التعاون الدولي فيما يتعلق بتتبع الموجودات أثناء التحقيقات السابقة للمحاكمة والطلبات الواردة من خارج الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتجميد الموجودات. وتتولى هيئة الادعاء الوطنية مسؤولية تجميد الموجودات استنادا إلى صكوك الاتحاد الأوروبي التشريعية ذات الصلة، وتتولى الهيئة الوطنية للإنفاذ مسؤولية إنفاذ أوامر المحكمة بمصادرة الموجودات واستردادها.

وتشارك فنلندا في شبكة مكاتب الاتحاد الأوروبي لاسترداد الموجودات وشبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات والشبكة العالمية لجهات التنسيق المعنية باسترداد الموجودات التابعة لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة (ستار). وإضافة إلى ذلك، فإن فنلندا عضو في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وتشارك في إنتاج واستخدام قنواتها وأدواتها الخاصة بتبادل البيانات.

ويجوز أن تحيل سلطات البلد المعلومات دون طلب مسبق. ويجوز لوحدة الاستخبارات المالية أن تتبادل المعلومات ذات الصلة المستمدة من التحليلات مع نظيراتها الأجنبية تلقائيا أو بناء على الطلب (المادة 5 من قانون وحدة الاستخبارات المالية). ويمكن تبادل المعلومات المتعلقة بالتحقيقات والإجراءات الجنائية تلقائيا من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية التابعة للاتحاد الأوروبي ومن خلال آليات التعاون الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقات ذات الصلة مع الدول خارج الاتحاد الأوروبي.

وفنلندا طرف في العديد من الصكوك المتعلقة بالمساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية، بما في ذلك الاتفاقية الأوروبية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية واتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بغسل العائدات المتأتية من الجريمة والبحث عنها وضبطها ومصادرتها.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

يتعين على الكيانات الملزمة أن يكون لديها إجراءات مناسبة قائمة على المخاطر لتحديد ما إذا كان زبائنها أو المالكون المنتفعون منهم أشخاصا معرضين سياسيا أو كانوا كذلك من قبل، أو أحد أفراد أسرة شخص معرض سياسيا أو شخص معروف بأنه من المقرّبين لأحد الأشخاص المعرضين سياسيا، وتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة تجاه هؤلاء الزبائن (المادة 13 من الفصل 3 من قانون مكافحة غسل الأموال). ويشمل تعريف الأشخاص المعرضين سياسيا الأشخاص المعرضين سياسيا المحليين والأجانب على السواء (المادة 4 من الفصل 1 من القانون). وأصدرت الحكومة المرسوم رقم 2019/610 الذي يوضح نطاق الأشخاص المعرضين سياسيا⁽⁵⁾.

وهناك مبادئ توجيهية وإرشادات رسمية وغير رسمية تيسر تنفيذ نظام مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعناية الواجبة تجاه الزبائن وتقارير المعاملات المشبوهة. وأنشأت مجموعة التنسيق المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب موقعا شبكيا لتعزيز الامتثال، وتنتشر إرشادات للكيانات الملزمة.

(5) خلال الحوار المباشر، أبلغت فنلندا عن الجهود الجارية لإنشاء سجل وطني للأشخاص المعرضين سياسيا.

وليس لدى فنلندا نظام يسمح لوحدّة الاستخبارات المالية والهيئات الإشرافية بإخطار المؤسسات المالية بهويات الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المحددين الذين ينبغي تطبيق مستوى معزز من التدقيق على حساباتهم.

وينشئ قانون مكافحة غسل الأموال التزاما بضمان الاحتفاظ بالسجلات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة وتدابير العناية الواجبة تجاه الزبائن، وينص على وجوب الاحتفاظ بالسجلات والملفات لمدة خمس سنوات على الأقل في وسيطة حفظ معيّنة (المادة 3 من الفصل 3، والمادة 3 من الفصل 4).

ويحدد قانون مؤسسات الائتمان (القانون رقم 2014/610) الشروط التي يجوز للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى تقديم الخدمات بمقتضاها في فنلندا، مثل الحصول على تراخيص من هيئة الإشراف المالي. ولا تسمح هذه الشروط بإنشاء مصارف وهمية في فنلندا (المواد 1 و 3 و 9 من الفصل 2). ولا يجوز للمؤسسات المالية الدخول أو الاستمرار في علاقة مصرفية مراسلة مع مصرف وهمي أو مؤسسة يمكن لمصرف وهمي أن يستخدم حساباتها (المادة 12 من الفصل 3 من قانون مكافحة غسل الأموال).

ويستند نظام الإفصاح المالي في فنلندا إلى قانون موظفي الخدمة المدنية الحكوميين. وهو يشمل فقط كبار الموظفين العموميين والمستشارين الخاصين للوزراء، الذين يجب عليهم تقديم إقرارات الإفصاح المالي إلى السلطات العمومية التي يتبعها كل منهم قبل تعيينهم (المادة 8a). وينبغي أن تتضمن الإفصاحات معلومات عن الأنشطة التجارية، وحصص المساهمة والمصالح الأخرى في المؤسسات التجارية، والموجودات، والالتزامات المالية، والمناصب محل الثقة والمناصب الإدارية التي لا علاقة لها بالمنصب الرسمي المعني، وأي أنشطة جانبية أخرى تُمارس في فنلندا وخارجها. ويجب على المسؤولين الإبلاغ فوراً عن أي تغييرات في المعلومات المذكورة أعلاه.

وتتلقى وزارة المالية وتنتشر المعلومات المتعلقة بمزاولة مهن جانبية التي تتطلب تصريحاً والواجبات الخارجية المتعلقة بالمنصب الرسمي، وكذلك الدخل المتأتي من هذه المهن والواجبات. ويجوز للسلطات المعنية أن تنتشر إفصاحات بشأن المصالح الخاصة. ويُحافظ على سرية المعلومات المالية (المادة 8 a من قانون موظفي الخدمة المدنية الحكوميين). ولا تشمل الإفصاحات أفراد الأسرة أو الأشخاص الآخرين المقربين من المسؤولين المعنيين. وتُطبّق على الإفصاحات ضوابط أساسية مثل الالتزام بمواعيد تقديم الإفصاحات واكتمالها، ولكن لا يجري التحقق من صحة المعلومات المفصح عنها. ولا يؤدي عدم الامتثال للالتزامات الإفصاح إلى فرض جزاءات محددة. ومع ذلك، يجوز فرض عقوبات بموجب قانون موظفي الخدمة المدنية الحكوميين أو غيره من الأحكام القانونية بشأن المسؤولية عن عدم تأدية الواجبات الرسمية. ولا يجوز إطلاع السلطات في الولايات القضائية الأخرى على الإفصاحات المالية. وإضافة إلى ذلك، تنتشر فنلندا سنوياً المعلومات الضريبية الخاصة بجميع الأشخاص الذين كسبوا أكثر من 100 000 يورو في السنة الضريبية السابقة.

وينص قانون وحدة الاستخبارات المالية على إنشاء وحدة الاستخبارات المالية كوحدة مستقلة وظيفياً تابعة للمكتب الوطني للتحقيقات، ويحدد اختصاصات الوحدة المتمثلة في منع غسل الأموال والكشف عنه، بما يشمل تلقي تقارير المعاملات المشبوهة وغيرها من المعلومات وتحليلها ونشرها (المادة 2).

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 5.3 و 5.4 و 5.5)*

يحق للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في فنلندا، سواء كانوا محليين أو أجانب، رفع الدعاوى للحصول على تعويضات عن الخسائر أو الأضرار والاعتراف بهم كمالكين شرعيين للممتلكات المكتسبة بارتكاب فعل مجرم وفقاً للاتفاقية (الفصل 18 من قانون الإجراءات القضائية؛ والمواد 1 إلى 11 من الفصل 3 من قانون الإجراءات الجنائية). وعادة ما تُقدّم أي مطالبات ويُفصل فيها في إطار الإجراءات الجنائية، وإن كان من

الممكن أيضا رفع دعاوى مدنية. ويجب على سلطات التحقيق أن تحدد إمكانات إعادة الممتلكات المكتسبة بارتكاب فعل مجرم، أو الأمر بإنفاذ المصادرة كنتيجة للجريمة، أو دفع تعويضات للطرف المتضرر، وكذلك وجود أي مطالبة مدنية مقدمة من الطرف المتضرر أثناء التحقيقات السابقة للمحاكمة (المادة 2 من الفصل 1 من قانون التحقيقات الجنائية (2011/805)). وتطبق هذه الأحكام بالمثل على الدول الأجنبية التي يمكنها ممارسة حقها من خلال ممثلها. ولم توجد في فنلندا قط قضية تنطوي على دولة أجنبية كطرف مدني أو دعوى مدنية لاسترداد الممتلكات تتعلق بأفعال مجرمة بموجب الاتفاقية.

ويجري التعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال تجميد الممتلكات وحجزها ومصادرتها على النحو الواجب بموجب اللائحة التنظيمية رقم 2018/1805 (EU) بشأن الاعتراف المتبادل بأوامر التجميد وأوامر المصادرة، والقرارين الإطارين الصادرين عن مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2003/577/JHA بشأن تنفيذ الأوامر المتعلقة بتجميد الممتلكات أو الأدلة في الاتحاد الأوروبي ورقم 2006/783/JHA بشأن تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل بأوامر المصادرة (للتعاون مع أيرلندا والدانمرك)، والقانون بشأن تطبيق اللائحة التنظيمية المتعلقة بالاعتراف المتبادل بأوامر التجميد وأوامر المصادرة في الاتحاد الأوروبي (القانون رقم 2020/895)، وقانون إنفاذ القرارات المتعلقة بتجميد الموجودات أو الأدلة في الاتحاد الأوروبي (القانون رقم 2005/540)، وقانون تنفيذ وتطبيق الأحكام التشريعية للقرار الإطاري بشأن تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل بأوامر المصادرة (القانون رقم 2008/222)، التي تنشئ آليات للاعتراف بأوامر المصادرة والحجز الصادرة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإنفاذها. ويسري القانون بشأن التعاون بين فنلندا وبلدان الشمال الأوروبي الأخرى في تنفيذ الأحكام القضائية في المسائل الجنائية (القانون رقم 1963/326) على الأحكام القضائية والقرارات الأخرى المتعلقة بمصادرة الموجودات الصادرة عن محاكم آيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج. وبموجب اللائحة التنظيمية رقم 2018/1805 (EU)، يمكن في فنلندا إنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة الصادرة في إطار إجراءات جنائية جارية في دولة أخرى عضو في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أفادت السلطات الفنلندية بأن الاعتراف بأوامر المصادرة المذكورة وإنفاذها في فنلندا يقتصر عادة على المصادرة الموسّعة، على النحو المنصوص عليه في المادة 3 من الفصل 10 من القانون الجنائي.

ويُنظَّم التعاون مع البلدان خارج الاتحاد الأوروبي أساسا بموجب قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية وقانون التدابير القسرية (القانون رقم 2011/806). ويسمح القانون بشأن التعاون الدولي في إنفاذ عقوبات جزائية معينة (القانون رقم 1987/21) بالإنفاذ المباشر لأوامر المصادرة الأجنبية من خلال تحويلها إلى أوامر مصادرة محلية (المادة 9 a). وينص الفصل 10 من القانون الجنائي على أسس وإجراءات المصادرة في حالة عدم حضور الجاني أو تحديد هويته أو محاكمته أو الحكم عليه (المادتان 1 و 9). ومع ذلك، فإن هذه الأحكام القانونية تتطلب تسليم أمر استدعاء حتى عندما يكون الجاني مجهولا أو غائبا، ومن ثم فإن التطبيق العملي نادر الحدوث. ويُنبت في إنفاذ أوامر المصادرة غير القائمة على إدانة الصادرة خارج الاتحاد الأوروبي وفقا للقواعد المحلية المنصوص عليها في القوانين المذكورة أعلاه.

ويمكن في فنلندا مصادرة الممتلكات المكتسبة بارتكاب فعل مجرم وفقا للاتفاقية، أو ارتبطت بارتكابه، بصرف النظر عن مصدرها من خلال قرار قضائي في جرائم غسل الأموال على الصعيد المحلي (المادة 12 من الفصل 32 من القانون الجنائي). وإذا كانت الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي خاضعة لقرارات قضائية أجنبية، فإنه تُصادر بموجب الإطار العام للمساعدة القانونية المتبادلة.

وتنص المادة 8 من الفصل 6 من قانون التدابير القسرية على حجز الممتلكات بناء على طلب من دولة أجنبية بصرف النظر عن وجود أمر مصادرة أجنبي. وإضافة إلى ذلك، يمكن للسلطات المختصة في فنلندا تحديد وتتبع ومصادرة الممتلكات المكتسبة بارتكاب فعل مجرم بناء على حكم قضائي نهائي أجنبي، حيثما يكون هذا الحكم قابلا للإنفاذ في فنلندا أو يمكن الافتراض بصورة معقولة أن الممتلكات سُصدَر في إطار قضية تنظرها

محكمة أجنبية (الفصل 7، المادة 21 من قانون التدابير القسرية؛ والمادتان 17 و18 من القانون رقم 2020/895؛ والمادة 23 من الفصل 3 من قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية). ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ التجميد والحجز دون وجود تحقيق جنائي.

وينشئ قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية إطاراً عاماً لمحتوى طلبات التعاون (الفصل 2، المادة 7). وتوفر الصكوك القانونية المذكورة أعلاه بشأن التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إرشادات إضافية.

وتُنَفَّذُ الطلبات وفقاً للقانون الفنلندي أو للإجراءات المحددة في الطلب، ما لم تنص الصكوك القانونية السارية على خلاف ذلك وحيثما لا تتعارض هذه الإجراءات مع القانون الفنلندي (المادتان 9 و11 من الفصل 2 من قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية).

ووفقاً لقانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية، يجب على السلطات الفنلندية المختصة أن تطلب على الفور المعلومات التكميلية اللازمة في حالة وجود قصور في طلبات المساعدة أو الوثائق المرافقة لها (الفصل 2، المادة 9). ويجوز رفض طلبات المساعدة القانونية في ظل ظروف معينة، على النحو المبين في المادة 14 من الفصل 2 من القانون. ولا تشمل الأسباب التقديرية للرفض قواعد محددة تتعلق بالحد الأدنى لقيمة الممتلكات المعنية.

وأفادت السلطات الفنلندية بأن المحاكم عادة ما تسمح للدولة الطالبة بالتعبير عن رأيها قبل رفع أي تدابير مؤقتة. وحقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية محمية بموجب القانون الجنائي (المادتان 6 و11 من الفصل 10) وقانون التدابير القسرية (المادة 9 من الفصل 6، والمادة 22 من الفصل 7)، واللائحة التنظيمية رقم 2018/1805 (EU) (المادتان 32 و33).

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

وفقاً لأحكام القانون بشأن التعاون الدولي في إنفاذ بعض العقوبات الجزائية، تتول الممتلكات المصادرة أو قيمتها إلى فنلندا، كمبدأ عام، عند إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية. غير أنه يجوز لفنلندا، بناء على طلب الدولة التي أمرت بالمصادرة، أن تحيل الممتلكات المصادرة أو قيمتها، كلياً أو جزئياً، إلى تلك الدولة (المادة 14 (2) من الفصل 2). وأفادت السلطات الفنلندية بأن هذه الممارسة الأخيرة هي الممارسة المعتادة. وإضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل، يمكن أيضاً استخدام الاتفاقية كأساس قانوني لإرجاع الموجودات والتصرف فيها.

ولا تتضمن التشريعات المحلية إشارة صريحة إلى الالتزامات المُلزِمة بموجب الفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية عند التعاون مع الدول خارج الاتحاد الأوروبي. وعندما تكون الدول الطالبة دولاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي، يجب إعادة الممتلكات المصادرة إلى الضحية عندما تتخذ السلطة المختصة في الدولة الطالبة قراراً من هذا القبيل (المادة 30 من اللائحة رقم 2018/1805 (EU)). وإذا لم يُتخذ قرار كهذا، حوّلت نسبة 50 في المائة من قيمة الممتلكات المصادرة التي تزيد قيمتها عن 10 000 يورو إلى الدولة الطالبة (المادة 30).

ووفقاً لقانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية واللائحة التنظيمية رقم 2018/1805 (EU)، تتحمل فنلندا بوجه عام تكاليف مساعدة الدول الطالبة. ومع ذلك، عندما ينطوي تنفيذ طلب ما على تكاليف باهظة أو استثنائية، يمكن تقاسم التكاليف مع الدولة الطالبة (المادة 31 من اللائحة التنظيمية رقم 2018/1805 (EU)؛ والمادة 25 من الفصل 3 من قانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية). ولم تتناول فنلندا حتى الآن أي قضايا اقتطعت فيها نفقات متعلقة باسترداد الموجودات.

ولم تبرم فنلندا حتى الآن اتفاقات بشأن التصرف النهائي في الموجودات المصادرة. ولا توجد عقبات قانونية أو إجرائية تحول دون إبرام مثل هذه الاتفاقات. ولا تفرض فنلندا أي شروط محددة على التصرف النهائي في الموجودات عند إرجاعها، ما لم تنص اتفاقية دولية سارية على خلاف ذلك.

3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

تُوصى فنلندا بما يلي:

- اتخاذ تدابير تسمح لوحدة الاستخبارات المالية والهيئات الإشرافية بإبلاغ المؤسسات المالية بهوية أشخاص طبيعيين أو اعتباريين معينين يُتوقع من تلك المؤسسات أن تطبق الفحص الدقيق على حساباتهم (المادة 52، الفقرة 2 (ب)).
- النظر في اتخاذ تدابير لإنشاء نظام محكم لإقرار الذمة المالية يعالج مخاطر الفساد المرتبطة بالوظائف الرسمية للمسؤولين المستهدفين، ويعزز شفافية المعلومات المفصح عنها، ويضمن الامتثال من خلال آليات التحقق والجزاءات، ويسمح بتقاسم المعلومات مع السلطات الأجنبية المختصة (المادة 52، الفقرة 5).
- النظر في إنشاء التزام على الموظفين العموميين المعنيين بالإبلاغ عن مصالحهم في الحسابات الأجنبية أو سلطتهم عليها (المادة 52، الفقرة 6).
- النظر في تعزيز التدابير المحلية بغية السماح بمصادرة ممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرم وفقا للاتفاقية، أو ارتبطت به، دون إدانة جنائية من أجل تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، إلغاء شرط تسليم أمر الاستدعاء الحضور (مثلا في حالة الإجراءات المحلية والتعاون مع البلدان خارج الاتحاد الأوروبي) وتوسيع نطاق المصادرة غير المستندة إلى إدانة لتشمل المصادرة العادية (بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).
- اتخاذ تدابير لضمان إرجاع الموجودات المصادرة بما يتماشى مع المادة 57 من الاتفاقية.